

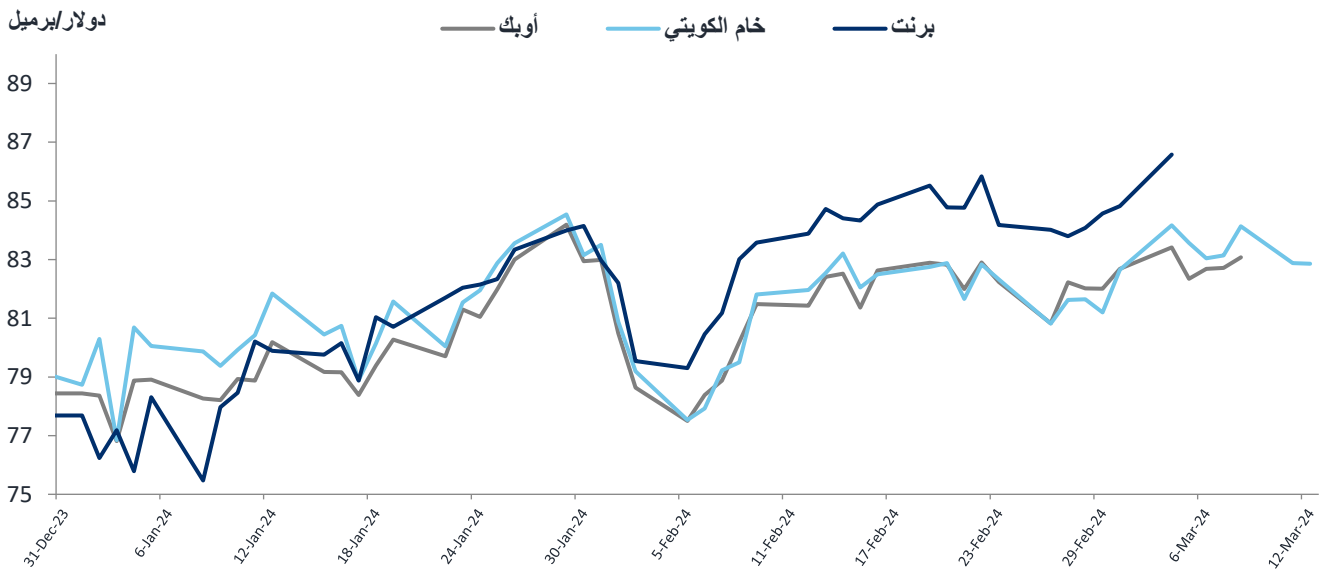
مارس 2024

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

أسعار النفط تستقر فوق 80 دولار أمريكي للبرميل وسط بيانات متباينة ...

ظلت أسعار النفط الخام مرتفعة وتحركت ضمن نطاق محدود خلال الأسابيع القليلة الماضية في ظل تباين البيانات الاقتصادية والمخاوف الجيوسياسية والقيود المفروضة على إمدادات النفط. كما أن التكهّنات المتعلقة بتوقيت خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وغيره من البنوك المركزية العالمية الأخرى لأسعار الفائدة أبقت أسعار النفط الخام وفئات الأصول الأخرى في حالة من الحذر الدائم. وساهم في تعزيز أسعار النفط عدد من العوامل التي تضمنت استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتصادد الحرب بين روسيا وأوكرانيا مما قد يؤدي إلى انقطاع الإمدادات من النفط والسلع الأخرى. وتشير البيانات الواردة من الصين إلى زيادة وارداتها من النفط الخام على أساس سنوي في شهري يناير وفبراير 2024، إلا أن إجمالي حجم الواردات كان أقل من مستوياته المسجلة خلال الأشهر السابقة، مما يشير إلى أن حجم المشتريات في الصين يسير في اتجاه هبوطي، الأمر الذي نتج عنه أيضاً دعماً مؤقتاً. وعلى الرغم من التدابير الحكومية المتعددة التي اتخذتها الحكومة الصينية على مدار الأشهر القليلة الماضية، إلا أن المخاوف بشأن الضعف الاقتصادي على المدى البعيد ما تزال قائمة.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

من جهة أخرى، تراجعت اتجاهات الطلب بعد أن قررت روسيا خفض إنتاجها في الربع الثاني من العام 2024 بناءً على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط. وابتقت البلاد على المستوى المستهدف من الإنتاج بنحو 9.5 مليون برميل يومياً هذا العام وستخفض الإنتاج بمقدار 471 ألف برميل يومياً في الربع الثاني من العام 2024. ويشير تقرير صادر عن وكالة بلومبرج أن روسيا تخطط لخفض إنتاج الخام بمقدار 350 ألف برميل إضافي يومياً في أبريل 2024، إلا أنها ستزيد الصادرات من المستوى المستهدف في الأساس البالغ 500 ألف برميل يومياً إلى 121 ألف برميل يومياً. ومن المقرر أن تصل تخفيضات الإنتاج في مايو 2024 إلى 400 ألف برميل يومياً والصادرات إلى 71 ألف برميل يومياً، في حين أن تخفيضات التي ستبدأ في يونيو 2024 والمقررة بنحو 471 ألف برميل ستكون بأكملها نتيجة لخفض الإنتاج.

من جهة أخرى، من المرجح أن تتعرض أسعار المنتجات المكررة لبعض الضغوط خلال الأسابيع المقبلة بعد تزايد حوادث انقطاع إمدادات عدد من المصافي المختلفة حول العالم. وتشمل هذه الأحداث الحريق الذي نشب في مصفاة بورت جيروم التابعة لشركة إكسون موبيل في فرنسا، وإغلاق شركة توتال إنرجيز لبعض مصافيها في فرنسا، والاضرابات التي تعرضت لها مصفاة وابنتج

التابعة لشركة بي بي، وهجوم طائرات بدون طيار الذي أثر على مصفاة لوك أوليل الروسية، وتسريبات خطوط الأنابيب وما تبع ذلك من إغلاق مصفاة التكرير التابعة لتوتال انرجيز في تكساس. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت روسيا نهاية الشهر الماضي أنها ستحظر تصدير البنزين لمدة ستة أشهر اعتباراً من مارس 2024، بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق المحلية. وانعكست آثار تلك الخطوة في ارتفاع سعر البنزين في الولايات المتحدة هذا العام بأكثر من 20 في المائة، في حين ارتفع سعر الديزل في أوروبا بنسبة 10 في المائة. وعوضت الصادرات من مصفاة دانجوتي النيجيرية جزئياً نقص المنتجات المكررة، على الرغم من أن المصفاة لم تصل بعد إلى ذروة طاقتها الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، زادت صادرات الصين من المنتجات المكررة على خلفية ضعف السوق المحلية.

وفيما يتعلق بالإنتاج، أظهرت البيانات الواردة من الولايات المتحدة انخفاضاً هامشياً قدره 100 برميل يومياً في إنتاج النفط الخام الذي وصل إلى 13.2 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 1 مارس 2024 بعد أن ظل مرتفعاً واستقر عند مستوى 13.3 مليون برميل يومياً على مدار الأسابيع الخمسة السابقة. كما ارتفع إنتاج الأوبك هامشياً فيما يعزى بصفة رئيسية إلى استئناف الإنتاج في ليبيا والذي قابله خفض انتاج كبار منتجي المجموعة.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

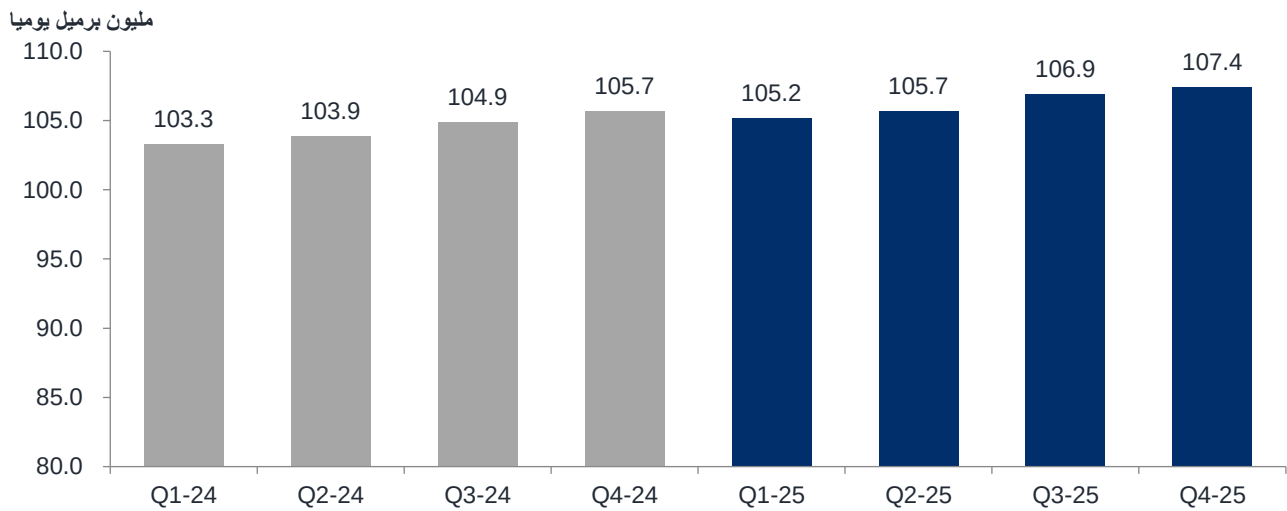
تم تداول عقود النفط الآجلة ضمن نطاق محدود للغاية خلال الأسابيع القليلة الماضية وظلت فوق مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل. ووصلت الأسعار إلى نحو 83 دولار أمريكي للبرميل في 12 مارس 2024، مما يعكس بصفة رئيسية القضايا الجيوسياسية في البحر الأحمر بالإضافة إلى الاضطرابات التي تشهدها روسيا. وتشير عقود خيارات النفط الخام إلى تزايد الرهانات على ارتفاع الأسعار وتخطيها مستوى 90 دولار أمريكي للبرميل خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، في سياق رهانها على تقليص الأوبك للإمدادات وزيادة الطلب. ولم ينتج عن الخطة التي وضعتها الأوبك وحلفائها لتمديد خفض حصص الإنتاج حتى نهاية الربع الثاني من العام 2024 سوى تأثيراً محدوداً على الأسعار، حيث قابل ذلك المضاربات المتعلقة بنقص طلب الصين بوتيرة أقل من المتوقع. من جهة أخرى، ساهم ضعف الآفاق الاقتصادية للصين في الحد من تسجيل المزيد من المكاسب على الرغم من نمو الصادرات خلال أول شهرين من العام على أساس سنوي. وشهد الطلب على وقود الطائرات في الصين اتجاهات مماثلة. ووفقاً لأحدث تقرير أسبوعي لوكالة بلومبرج، انخفض الطلب العالمي على وقود طائرات الركاب هامشياً بعد تسجيل نمواً في أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، والذي قابله تسجيل تراجع في مناطق أخرى، لا سيما الصين. كما تأثرت أسعار النفط بالحالة الضبابية للمسار المستقبلي لخفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، حيث تشير البيانات إلى حد كبير إلى تأخير التخفيضات عما كان متوقعاً ببداية العام بالإضافة إلى التكهّنات حول عدد التخفيضات هذا العام. في ذات الوقت، كشفت أحدث البيانات المتعلقة بسوق العمل الأمريكي عن تسارع وتيرة نمو الوظائف في فبراير 2024، إلا أن زيادة معدل البطالة واعتدال نمو الأجور يشير إلى إمكانية خفض سعر الفائدة في يونيو 2024.

وبالنسبة للاتجاهات الشهرية، سجلت أسعار كافة خامات النفط تقريباً مكاسب للشهر الثاني على التوالي في فبراير 2024. إذ ارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 4.5 في المائة ليصل إلى 83.9 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر فبراير 2024 مقابل 80.3 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2024. في حين كان ارتفاع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية أقل بكثير بنسبة 1.5 في المائة ليصل إلى 81.2 دولار أمريكي للبرميل، بينما شهد خام التصدير الكويتي مكاسب شهرية هامشية بنسبة 0.3 في المائة ليصل في المتوسط إلى 81.1 دولار أمريكي للبرميل في فبراير 2024. من جهة أخرى، شهدت تقديرات الإجماع للسعر المتوقع لمزيج خام برنت تغييرات طفيفة مقارنة بتوقعات الشهر الماضي. ومن المتوقع الآن أن يبلغ متوسط السعر 82.3 دولار أمريكي للبرميل في الربع الأول من العام 2024، على أن يشهد نمواً تدريجياً حتى الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 84 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة الأوبك على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2024 دون تغيير في تقريرها الشهري الأخير، إذ ظلت عند مستوى 2.2 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ متوسط الطلب 104.5 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أنه تم تعديل بيانات نمو الطلب لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا للربع الأول من العام 2024، حيث تم خفضها على خلفية توقعات تراجع أداء قطاعي التصنيع والبتروكيماويات في اليابان وكوريا الجنوبية. في المقابل، شهدت بيانات الطلب في الهند ومناطق آسيا الأخرى مراجعة تصاعدية بما يعكس ارتفاع الطلب خلال هذا الربع، الأمر الذي عوض بالكامل المراجعة الهبوطية. وبالنسبة للعام 2025، تم أيضاً الإبقاء على توقعات نمو الطلب دون تغيير بتوقع تسجيل نمواً قدره 1.8 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الطلب 106.3 مليون برميل يومياً خلال العام.

الطلب العالمي على النفط - 2025/2024 - (مليون برميل يومياً)



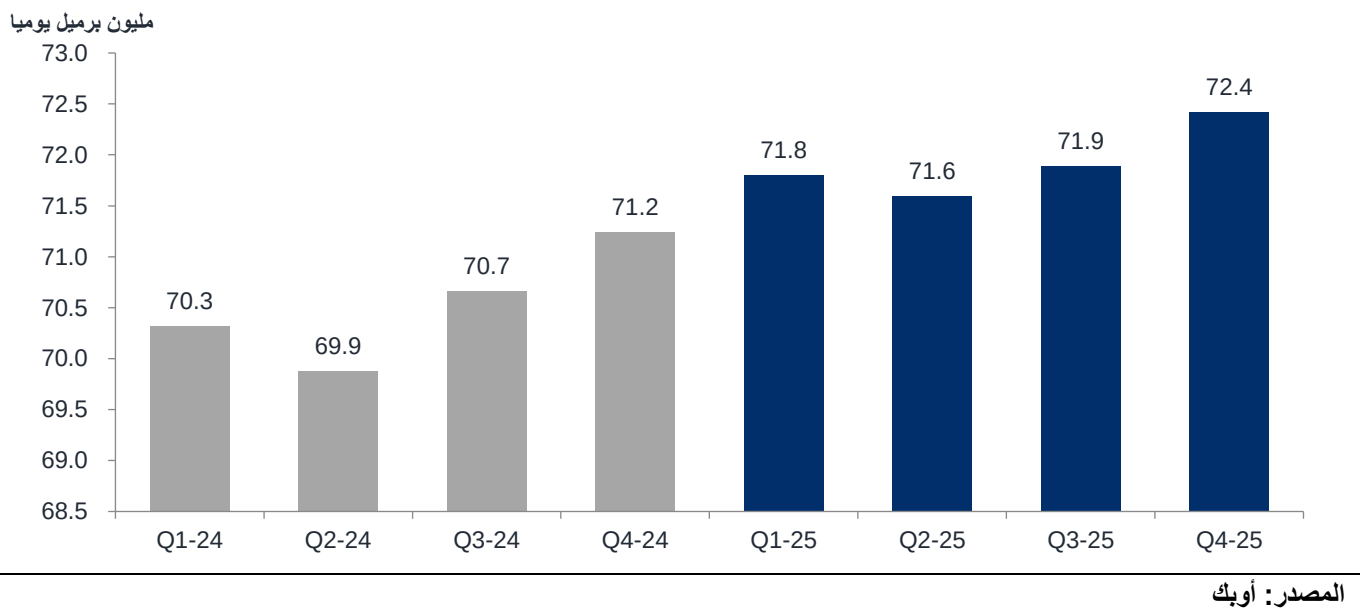
المصدر: أوبك

ونما طلب الصين على النفط خلال أول شهرين من العام بدعم من موسم العطلات. إذ ارتفع إجمالي النفط الخام الذي تم استيراده بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي خلال شهري يناير وفبراير 2024، ووصل في المتوسط إلى 10.74 مليون برميل يومياً نتيجة لارتفاع عمليات الشراء من قبل مصافي التكرير لتلبية الطلب المتزايد خلال عطلة العام القمري الجديد. كما ارتفع الطلب على وقود الطائرات والبنزين في يناير 2024، وهو الأمر الذي استمر حتى فبراير 2024 مما أدى إلى زيادة تشغيل مصافي التكرير الحكومية. في المقابل، خفضت مصافي التكرير الخاصة المستقلة معدلات التشغيل في فبراير 2024 على خلفية تقلص هوامش الربح. كما زاد الطلب في الهند في فبراير 2024، وفقاً لبيانات وزارة النفط. وارتفع استهلاك الدولة من الوقود بنسبة 5.7 في المائة في فبراير 2024 على أساس سنوي ليصل إلى 4.98 مليون برميل يومياً بفضل التحسن الملحوظ لأنشطة المصانع خلال الشهر. وجاءت الزيادة على أساس شهري بنسبة 5.1 في المائة مقارنة بإجمالي الاستهلاك البالغ 4.74 مليون برميل يومياً في يناير 2024. وشهد الطلب على جميع المنتجات المكررة نمواً خلال الشهر بما في ذلك البنزين والديزل وزيت الوقود وغاز البترول المسال.

العرض من خارج الأوبك

وفقاً لتقرير الأوبك الأخير، تم خفض توقعات نمو الإمدادات النفطية من خارج الأوبك (إنتاج السوائل النفطية) للعام 2024 مرة أخرى بمقدار 120 ألف برميل يومياً. ومن المتوقع الآن أن ينمو العرض بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 70.5 مليون برميل يومياً، بما في ذلك 50 ألف برميل يومياً من زيادة عمليات التكرير. ويعكس هذا التعديل الهبوطي تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أعلنت عنها الأوبك وحلفائها مؤخراً حتى نهاية الربع الثاني من العام 2024. وتضمنت المراجعات خفض توقعات إمدادات روسيا (-95 ألف برميل يومياً)، وكازاخستان (-13 ألف برميل يومياً)، وعمان (-10 ألف برميل يومياً).

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2025/2024 - (مليون برميل يومياً)

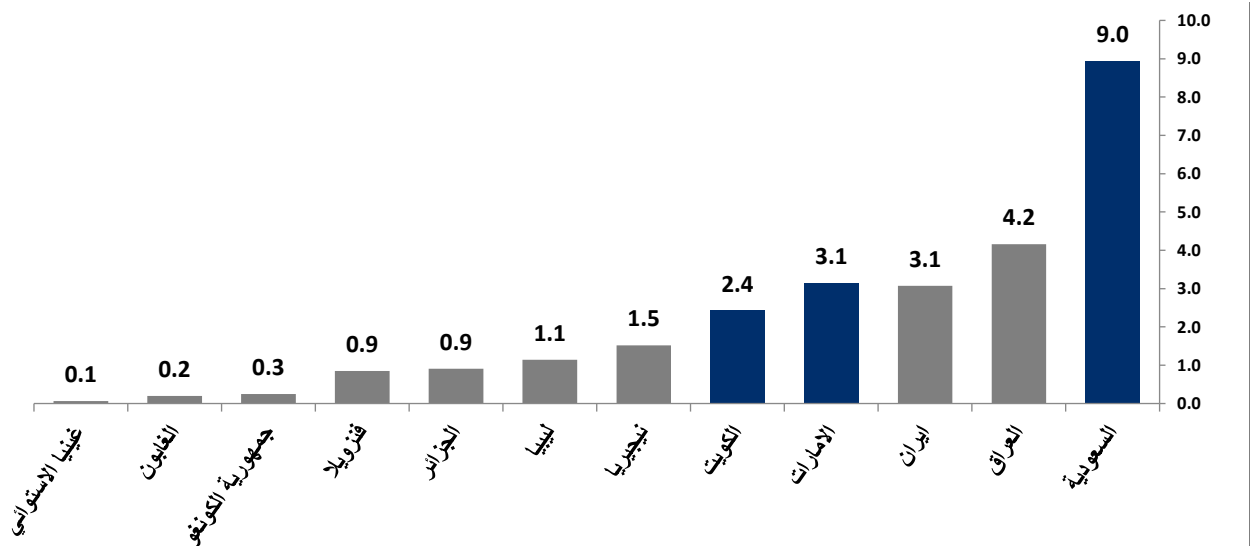


وبالنسبة للعام 2025، تشير توقعات نمو إمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك إلى وصولها إلى 1.4 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إجمالي العرض إلى 71.9 مليون برميل يومياً خلال العام. ولم تشهد توقعات العام 2025 تغييراً يذكر بما يعكس تغيير قاعدة أساس العام 2024.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

بعد التراجع الحاد الذي شهده الإنتاج النفطي الشهر الماضي على خلفية تطبيق تخفيضات الإنتاج الجديدة، عاد مرة أخرى ليسجل نمواً هامشياً في فبراير 2024. وبلغ متوسط الإنتاج الإجمالي 26.7 مليون برميل يومياً بزيادة شهرية قدرها 110 ألف برميل يومياً في فبراير 2024، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج. وأظهرت البيانات الواردة من مصادر الأوبك الثانوية نمو الإنتاج بمعدل أكبر بكثير بمقدار 203 مليون برميل يومياً خلال الشهر ليصل إلى معدل متوسط قدره 26.57 مليون برميل يومياً على خلفية اتخاذ اتجاهات مماثلاً. وتعزى هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى ارتفاع إنتاج ليبيا، هذا إلى جانب نمو إنتاج كلا من فنزويلا ونيجيريا. وعلى الرغم من ذلك، ساهم انخفاض الإنتاج بصفة رئيسية في إيران والعراق في تقليص حجم النمو الإجمالي. واستقر إنتاج السعودية والإمارات والكويت بصفة عامة ولم يشهد تغييراً يذكر على أساس شهري.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر فبراير 2024 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وخلال الشهر، وفي إطار مساعيها لدعم الأسعار، قام منتجو الأوبك وحلفائها بتمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً حتى نهاية يونيو 2024، مما يسלט الضوء على المخاوف المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج من خارج الأوبك وحلفائها. ووفقاً لما أعلنت عنه السعودية، ستقوم بخفض انتاجها التطوعي بمقدار 1.0 مليون برميل يومياً حتى يونيو 2024 ليستمر انتاجها بالمعدل الحالي البالغ نحو 9.0 مليون برميل يومياً. وصرحت روسيا إنها ستخفض إجمالي الإنتاج والتصدير بمقدار 471 برميل يومياً إضافية خلال الربع الثاني من العام 2024.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست